الصباح الاقتصادية
AL-SABAH
www.alsabahpress.com Alsabah Media
No. 5240 | الأربعاء | 5 صفر 1447 هـ | 30 يوليو 2025 م | السنة الثامنة عشرة

وزير النفط طارق الرومي

خلال اجتماعها الوزاري الـ61

الرومي : قرارات «أوبك +» تهدف لأمن الطاقة والكويت تدعم استقرار السوق النفطية

التزام الأعضاء باتفاق خفض الإنتاج يعزز ثقة المستثمرين

أكد وزير النفط طارق الرومي دعم دولة الكويت لجهود استقرار السوق النفطية مضيفا أن قرارات تحالف «أوبك +» تتم وفق معطيات السوق.

جاء ذلك في بيان لوزارة النفط امس الثلاثاء عقب مشاركة الوزير الرومي في الاجتماع الوزاري رقم 61 للجنة الوزارية المشتركة لمراقبة الإنتاج «JMCC» في اتفاق الخفض الطوعي للإنتاج النفطي ضمن «أوبك +» الذي عقد عبر الاتصال المرئي.

وأعرب الوزير الرومي عن تفاؤله حول أساسيات السوق النفطية موضحا أن جهود «أوبك +» تستهدف أمن الطاقة وتوازن السوق.

وأشار إلى أن الاجتماع عكس التزام الدول باتفاق إعلان التعاون بما يسهم في دعم النمو الاقتصادي العالمي ويعزز من ثقة المستثمرين في السوق النفطية.

وشارك في الاجتماع وفد رسمي ضم محافظ دولة الكويت لدى منظمة الـــدول المصدرة للنفط «أوبك» محمد الشـــطي والممثل الوطني لدولة الكويت لدى «أوبك» الشيخ عبدالله صباح سالم الحمود الصباح.

خلال النصف الأول من عام 2025

بورصة الكويت تسجّل قفزة في صافي الأرباح بنسبة 61.12 %

رئيس مجلس إدارة بورصة الكويت بدر الخرافي

الرئيس التنفيذي لشركة بورصة الكويت محمد العصيمي

النتائج المالية

24.20 مليون دينار إجمالي الإيرادات التشغيلية وصافي الربح 15.11 مليون

بدر الخرافي: النتائج تعكس قدرتنا على التكيّف مع التحديات الجيوسياسية والاقتصادية العالمية

تحقيق مستهدفات الدولة في التحول إلى مركز مالي واستثماري قادر على جذب رؤوس الأموال النوعية

العصيمي: المؤشرات الإيجابية لسوق المال تدل على متانة الإطار التشريعي والتنظيمي

يشكل المستثمر المؤسسي نسبة 65.08 % من متداولي السوق مايعزز استقراره ويعمق مستويات السيولة فيه

في اجتماع لمجلس إدارتها أمس الثلاثاء الموافق 29 يوليو 2025، أعلنت بورصة الكويت عن نتائجها المالية للفترة المنتهية في 30 يونيو 2025، والتي أســـفرت عن تحقيق الشركة صافي أرباح بقيمة 15.11 مليون دينار كويتي في النصف الأول من عام 2025، أي بزيادة نسبتها 61.12 % مقارنة بالفترة نفسها من عام 2024، والتي سجلت خلالها الشركة أرباحاً بلغت 9.38 مليون دينار كويتي.

هذا وجاء التحســـن اللافت في صافي أرباح الشركة مدفوعاً بشـــكل رئيسي بالنمو الملحوظ لإجمالي إيرادات البورصة التشغيلية، والذي بلغ نحو 24.20 مليون دينار كويتي للنصف الأول المنتهي في 30 يونيو 2025، أي ما شكل زيادة بنسبة قدرها 41.13 % مقارنـــة بالإيرادات التشغيلية البالغة 17.15 مليون دينار كويتي خلال نفس الفترة من عام 2024. كما شهد الربح التشغيلي نمواً بنسبة قدرها 59.53 %، مرتفعاً من 11.58 مليون دينار كويتي إلى 18.47 مليون دينار كويتي، في حين ارتفعت ربحية السهم بنسبة قدرها 61.12 % من 46.71 فلساً في النصف الأول من عام 2024 إلى 75.27 فلساً للنصف الأول المنتهي في 30 يونيو 2025.

ذلك وبلغ إجمالي الموجودات للمجموعة حوالي 123.87 مليون دينار كويتي كما في 30 يونيو 2025، بزيادة قدرها 9.26 % مقارنة بإجمالي النصف الأول من عام 2024 البالغ 113.37 مليون دينار كويتي، وارتفع اجمالي حقوق الملكية الخاصة بمساهمي الشركة الأم من 58.75 مليون دينار كويتي كما في 30 يونيو 2024 إلى 66.20 مليون دينار كويتي كما في 30 يونيو 2025، أي بزيادة بنسبة قدرها 12.68 %.

تعد النتائج المالية لبورصة الكويت في النصف الأول من عام 2025 مؤشر واضح على متانة المركز المالي للشركة وفعالية استراتيجياتها التشغيلية.

تعليقـــاً على النتائـــج، صّرح رئيس مجلس إدارةٍ بورصة الكويت، بدر ناصر الخرافي، قائلاً: «تعكس هذه النتائج قدرة بورصة الكويت على التكيّف مع التحديات الجيوسياســـية والاقتصادية العالمية، ومواصلة تحقيق نمو مستدام يرتكز على تنويع مصادر الإيرادات، وتحسن مستويات السيولة ما يعزز الثقة في كفاءة البورصة ومرونتها التشغيلية.»

كما أضاف الخرافي: «يمثل هذا النمو محطة مهمةٍ في مسيرة البورصة، ويدفعنا للمضي قدماً في تنفيذ خططنا التطويرية التي تســـتهدف تحديث البنية التحتية للســـوق، وتنويع أدواته الاستثمارية، وتعزيز جاذبيته أمام المستثمرين المحليين والدوليين. كما يرسّـــخ مكانة بورصة الكويت كمحرك أســـاسي لدعم النمو الاقتصادي، ومساهم رئيسي في تحقيق مســـتهدفات رؤية الدولة في التحول إلى مركز مالي واستثماري إقليمي قادر على المنافسة وجذب رؤوس الأموال النوعية.»

نفذت منظومة ســـوق المال الكويتي سلسلة من التحسينات الجوهرية لإعادة هيكلة البنية التحتية التنظيمية والتشغيلية للسوق تمهيداً لإطلاق الجزء الثاني من المرحلة الثالثة من برنامج تطوير السوق وتنفيذ متطلبـــات مبادراته، والذي تم تدشينه مطلع الشهر الجاري، في خطوة تعكس انسجام مكونات منظومة السوق، وتضافر جهود بورصة الكويت، وهيئة أســـواق المال، وبنـــك الكويت المركزي، والشركة الكويتيـــة للمقاصة، والبنوك المحلية، وشركات الاستثمار والوساطة، لدعم مشاريع تطوير واستدامة سوق المال والاقتصاد الوطني.

وشـــدّد الخرافي على أن هذا الإنجاز لم يكن ليتحقق لولا التنسيق المتكامل بين مختلف أطراف منظومة ســـوق المال، والتزامها المشترك بإحداث تأثير ملموس يثري تجربة المستثمرين، قائلاً: «تواصل بورصة الكويت جهودها الحثيثة بالتعاون مع كافة الجهات المعنية في منظومة سوق المال، بهدف تسريع وتيرة النمو وتحقيق قفزات نوعية تعزز استدامة الاقتصاد الوطني على المدى الطويل. هذا ويعكس هذا الإنجاز كفاءة القطاع الخاص العالية في المساهمة في مبادرات التنمية، وتؤكد قدرته على بناء شراكات فاعلة مع القطاع العام، ما ينعكس بشكل إيجابي على بيئة الدولة الاستثمارية، ويعزز مكانة الكويت كمركز مالي إقليمي يسير بخطى واثقة نحو الريادة.»

واختتم رئيس مجلس إدارة البورصة تصريحه قـــائلاً: «بالنيابة عن مجلس الإدارة، أتوجه بخالص الشكر والامتنان لمساهمينا الكرام على ثقتهم المستمرة، وللإدارة التنفيذية وكافة موظفي البورصة على إخلاصهم وتفانيهم في الارتقاء بالأداء. كما أخص بالشـــكر هيئة أسواق المال ووزارة التجارة والصناعة على دعمهما المتواصل، الذي أسهم في تعزيز استقرار السوق والارتقاء بمعاييره. ولا يفوتني أن أشكر المستثمرين والمتداولين على ثقتهم المستمرة في الشركة، مؤكداً التزام بورصة الكويت بتقديم تجربة استثمارية متميزة، والعمل المشترك مع منظومة الســـوق لتحقيق إنجازات أكبر في المستقبل.»

واصل سوق المال الكويتي أداءه الإيجابي، مســـجلاً نمواً لافتاً في مؤشرات التداول خلال النصف الأول من عام 2025، حيث ارتفعت قيمة التداول بنسبة 90.39 % من 6.63 مليار دينار كويتي إلى 12.63 مليار دينار كويتي مقارنة بالفترة ذاتها من عام 2024، في حين ارتفع حجم التداول بنسبة 82.95 % من 27.03 مليار سهم إلى 49.45 مليار سهم.

ذلك وســـجل متوسط القيمة اليومية المتداولة نمواً بنسبة قدرها 95.31 %، مرتفعاً من 55.73 مليون دينار كويتي خلال الفترة المنتهية في 30 يونيو 2024 إلى 108.85 مليـــون دينار كويتي خلال الفترة المنتهية في 30 يونيو 2025. كما بلغت القيمة السوقية لسوق المال الكويتي 50.53 مليار دينار كويتي كما في 30 يونيو 2025، مسجلة زيادة بنسبة 23.20 % مقارنة بـــ 41.02 مليار دينار كويتي في نهاية النصف الأول من عام 2024.

شكل السوق «الأول» ركيزة أساسية لأنشطة التداول خلال النصف الأول من عام 2025، حيث ارتفعت قيمة التداول في سوق النخبة لبورصة الكويت بنسبة 47.09 % من 4.99 مليار دينار كويتي إلى 7.34 مليار دينار كويتي في ذات الفترة. كما تم تداول نحو 20.21 مليار سهم، بزيادة قدرها 40.98 % مقارنة بـ 14.34 مليار سهم خلال الفترة المنتهية في 30 يونيو 2024، بينما سجلت القيمة السوقية للسوق «الأول» نمواً بنسبة 24.45 %، مرتفعة من 33.97 مليار دينار كويتي إلى 42.27 مليار دينار كويتي كما في 30 يونيو 2025.

ذلك وساهم السوق «الرئيسي» في تعزيز سيولة ســـوق المال، حيث شهدت قيمة التداول في السوق «الرئيسي» نمواً لافتاً بنسبة قدرها 221.36 %، مرتفعة من 1.65 مليار دينار كويتي إلى 5.29 مليار دينار كويتي خلال فترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2025، في حين ارتفع حجم التداول بنســـبة 125.38 % من 12.69 مليار سهم في النصف الأول من عام 2024 إلى 28.60 مليار سهم في النصف الأول من عام 2025، بينما ارتفعت قيمته السوقية بنسبة قدرها 17.20 %، من 7.05 مليار دينار كويتي إلى 8.27 مليار دينار كويتي كما في 30 يونيو 2025.

أكّد الرئيس التنفيذي لبورصة الكويت، محمد سعود العصيمي، أن نتائج النصف الأول من عام 2025 تمثل مؤشراً إيجابياً على التفاعل المســـتمر مـــع التطورات التنظيمية والتشغيلية التي يشهدها سوق المال الكويتي، مشيراً إلى أن البورصة تواصل العمل على تطوير بيئة استثمارية متوازنة وفاعلة تخدم مختلف فئات المستثمرين.

وقال العصيمي: «تدل هذه المؤشرات الإيجابية لسوق المال الكويتي على متانة الإطار التشريعي والتنظيمي، والجهود المستمرة لتطوير البنية التحتية وفقاً لأعلى المعايير العالمية، وتوسيع نطاق المنتجات، بما يسهم في ترسيخ مكانة بورصة الكويت كمحرك رئيسي للنمو الاقتصادي ويواكب تطلعات المستثمرين من مختلف الفئات.»

وأضاف: «يعكس التوزيع الهيكلي للسوق «الأول» و «الرئيسي» دوراً مهماً في تنظيم التداولات بما ينسجم مع متطلبات السيولة وتنوع المســـتثمرين. فقد أظهر السوق «الأول» استقراراً في قيم التداول، بينما شهد السوق «الرئيسي» نشاطاً ملحوظاً، في إشارة إلى زيادة التفاعل مع الفرص الاستثمارية المتاحة ضمن هذا السوق.»

وفي إطار جهودها المستمرة لتعزيز حضور سوق المال الكويتي عالمياً، نظّمت بورصة الكويت بالشراكة مع الشركة الكويتية للمقاصة عدداً من الجولات الترويجية الموجهة للمجتمع الاســـتثماري الدولي، حيث أقيمت جولة ترويجية افتراضية مخصصة لمديري الأصول في آسيا بالتعاون مع بنك HSBC، إضافة إلى جولة ترويجية في العاصمة البريطانية لندن بالتعاون مع مجموعة «جيفريز» المالية، تم خلالهما استعراض مسيرة البورصة منذ التخصيص، بالإضافة إلى أبـــرز التطورات والفرص الاستثمارية المتاحة في سوق المال الكويتي.

هذا وشاركت بورصة الكويت في النسخة الرابعة من مؤتمر بورصات دول مجلس التعاون الخليجي، الذي نظمه بنك HSBC في العاصمة البريطانية لندن، وذلك بالتزامن مع انعقاد اليوم المؤسسي الخامس عشر بمشاركة ثماني شركات مدرجة في السوق «الأول».

وصرح العصيمي: «ضمن مساعيها للمساهمة في جهود الدولة نحو ترسيخ مكانتها كمركز مالي واستثماري إقليمي بارز، تواصل بورصة الكويت العمل على جذب المزيد من المستثمرين عبر سلسلة الجولات الترويجية والأيام المؤسسية المنظمة في أبرز العواصم الاستثمارية، وتستمر بالتواصل الفعّال مع البنوك الاســـتثمارية العالمية، وصناديق التقاعد، وشركات إدارة الأصول الكبرى. هذا ويشكل المستثمر المؤسسي نسبة 65.08 % من متداولي السوق، الأمر الذي يعزز استقرار سوق المال الكويتي، ويعمق مستويات السيولة فيه، ويساهم في رفع جاذبيته للمستثمرين المحليين والدوليين.»

واختتم العصيمي تصريحه، متوجهاً بخالص الشكر والتقدير إلى هيئة أسواق المال، والشركة الكويتية للمقاصة، وجميع المشـــاركين في السوق على ثقتهم المتجددة في بورصة الكويت ودورها كشريك فاعـــل في مسيرة التنمية الاقتصادية للدولة، وأكد التزام الشركة بتوسيع نطاق منتجاتها، ورفع كفاءة السوق وتسهيل الوصول اليه، مع التركيز على الشفافية والحوكمة، بما يعزز ثقة المستثمرين.

واصلت بورصة الكويت ترســـيخ مكانتها كمؤسسة رائدة في تطوير سوق المال الوطني، مستندةً إلى رؤية استراتيجية تقوم على الشـــفافية والحوكمة والابتكار. ومنذ انطلاقتها، حرصت الشركة على بناء منظومة تداول موثوقة وفعالـــة، مدعومة ببنية تحتية متطورة وســـوق مالي مرن يتمتع بسيولة عالية وقابلية للنمو، في إطار سلسلة متكاملة من الإصلاحات والتحديثات التي عززت من تنافسيتها إقليميًا ودوليًا.

وقد شكّلت عملية تخصيص بورصة الكويت في عام 2019 علامة فارقة في تاريخها، كونها أول جهة حكومية في البلاد تُستكمل خصخصتها بنجاح، ما أسهم في تحقيق مستويات أعلى من الكفاءة والحوكمة المؤسسية. وتبع ذلك إدراج الشركة الذاتي في السوق عام 2020، في خطوة تعكس التزامها بالشفافية وتعزيز ثقة المستثمرين.

وفي إطار استراتيجيتها التطويرية، أطلقت بورصة الكويت سلسلة من المبادرات لتعزيز البنية التحتية للسوق وتنويع الأدوات الاستثمارية، مع العمل على تسويق الفرص الاستثمارية في الكويت أمام نخبة من المستثمرين العالميين من خلال الجولات الترويجية والأيام المؤسســـية. وساهمت هذه المبادرات في دعم الشركات المدرجة وتمكينهـــا من التواصـــل مع أبرز المستثمرين المؤسسيين، ما يعكس مكانـــة بورصة الكويـــت كمنصة اســـتثمارية جاذبة ومؤهلة للنمو المستدام.